فان جره بالفتحة بيان لخروج غير المنصرف عن الاصل وهو منقوص بما
سمي به مونث من الجمع بالف وتا والملحق به بنا على انه معرب باعراب
اصله واجيب بانا لا نسلم بان نحو عرفات غير منصرف بل هو منصرف
كما صرح به الزمخشري اولا يوصف بالانصراف وعدمه كما ذهب اليه
بعضهم سلمنا لكن كلامه السابق يخصصه فانه يفيد انه على اللغة
الفصحى يعرب باعراب جمع المونث السالم من النصب والجر بالكسرة
وجر بالفتحة قال الناظم خوفا من توهم اضافة مصحوبها لما قد حذف
لدلالة الكسرة عليها او بنايه اذ لا تكون الكسرة اعرابية الا مع التنوين
او معاقبة من الاضافة وال وقال الرضي وانما نقص الكسر واتبع الفتح ما جي
في بابه وقال في بابه ان اكثرهم قال ان الاسم لما شابه الفعل اي بكونه فرعا
لاصل كما ان الفعل فرع الاسم افادة لاحتياجه اليه في كونه كلاما واستغنا
للاسم فيه عنه واشتقاقا حذف لاجل مشابهته اياه علامة تمكنه التي هي
التنوين اذ اصل الفعل البنا وجعلوا ترك الصرف عبارة عن حذف التنوين وقالوا
اي اكثرهم ثم تبعه الكسر بعد صيرورة الاسم غير منصرف وقوا هذا القول
بانه لما لم يكن مع اللام والاضافة تنوين حتى يحذف لمنع الصرف فلم يسقط
الكسر فظهر ان سقوطه لتبعية التنوين لا بالاصالة نحو قول هو لا نحو الاحمر
واحمركم عندهم منصرف لان التنوين لو يوجد يحدث كما في احمران
واحمرون وقال بعضهم يحذف الكسر والتنوين معا لمنع الصرف ونحو
الاحمر واحمركم عندهم ايضا منصرف لان الكسر والتنوين لم يحذفا ولا
احدهما مع اللام والاضافة لمنع الصرف والاول اقرب اعني ان الكسر
سقط تبعا للتنوين وذلك انه يعود في حالة الضرورة مع التنوين تابعا له
مع انه لا حاجة داعية الى اعادة الكسر اذ الوزن يستقيم بالتنوين وحده
فلو كان الكسر حذف ايضا لمنع الصرف كالتنوين لم يعد بلا ضرورة اليه اذ مع
الضرورة لا يرتكب الا قدر الحاجة وانما تبعه الكسر في الحذف لان
التنوين يحذف لا لمنع الصرف ايضا كما في الوقف ومع الالف واللام

والا

والاضافة والبنا فارادوا التنصيص من اول الامر على انه لم يسقط الا للمشابهة
للفعل لا للاضافة ولا لشي اخر فحذفوا معه صورة الكسر التي لا تدخل الفعل
ولهذا يوتى بنون العماد في نحو ضربني وتضربني ثم قال ولم يبن الاسم
بهذه المشابهة لضعفها اذ لم يشبه الفعل لفظا مع ضعف الفعل في البنا
ولم يعط بها عمل الفعل لانه لم يتضمن معنى الفعل الطالب للفاعل والمفعول
وانما لم يقتنع في هذا الحكم بكون الاسم فرعا من جهة واحدة لان المشابهة
الفرعية مشابهة غير ظاهرة ولا قوية اذ الفرعية ليست من خصايص
الفعل الظاهرة بل يحتاج في اثباتها فيه الى تكلف كما مضى وكذا اثبات الفرعية
في هذه الاسما بسبب هذه العلل غير ظاهر كما يجي فلم تكف واحدة منها الا اذا
قامت مقام اثنين وكان اعطا الاسم حكم الفعل اولى من العكس مع ان
الاسم لما شابه الفعل فقد شابهه الفعل لان الاسم تطفل على الفعل
فيما هو من خواص الفعل وليس ذلك لمطلق المناسبة بينهما انتهى باختصار
وقال بعضهم فان قيل لم لم تكن العلة الواحدة مانعة من الصرف
قيل لوجوه احدها ان الاصل في الاسما ان تكون منصرفة فليس
للعلة الواحدة من القوة ما يجذبه عن الاصل وشبهوا ذلك ببراة الذمة
فانها لما كانت هي الاصل لم تصر مشتغلة الا بشهادة عدلين وذلك لان
الاصول تراعى ويحافظ عليها الثاني ان الاسما التي تشبه الافعال
من وجه واحد كثيرة ولو راعينا الوجه الواحد وجعلنا له اثرا كان اكثر
الاسما غير منصرف وحينيذ تكثر مخالفة الاصل الثالث ان الفعل فرع
عن الاسم في الاعراب فلا ينبغي ان تجذبه الى الاصل الى حيز الفرع الا بسبب
قوي قوله الا اذا اضيف الخ بفتحات قال الرضي وعلى ما جرى المصنف
اي ابن الحاجب يكون ما دخله اللام او الاضافة مما فيه علتان
من التسع غير منصرف وعند غيره هو منصرف مطلقا انتهى اي كما
تقدم في القولين السابقين فعلى قول غير ابن الحاجب يكون الاستثنا
منقطعا كذا قال شيخ شيخنا وان اضيف مصدر موصول وهو على

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)